فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2012

أ/كمال باصور[1]

أ/ محمد هاني [2]

ملخص:

يلازم النشاط الإقتصادي تغيرات مستمرة، وإختلالات وتذبذبات في مكونات النشاط الإقتصادي، يغلب على هذه التغيرات طابع الإستمرارية، تتمثل هذه الإختلالات والتذبذبات في شكل فترات من الإزدهار والتوسع تليها فترات من الإنكماش تكون في بعض الأحيان قوية وتصل حد الركود الإقتصادي تدعى بالدورات الإقتصادية، وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي، الذي يتصف بصعوبة السيطرة على المتغيرات الكلية التي تكون عرضة للتقلب نتيجة صدمات في العرض الكلي، أو صدمات في الطلب الكلي، يستدل عليها بعدة مؤشرات أساسية كإستهلاك النفط، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،بالإضافة إلى حجم التشغيل والمستوى العام للأسعار وحركية الدائرة المالية، لها العديد من الآثار أهمها البطالة والتضخم.

تتدخل الدولة بعدة آليات للتحكم في الآثار السلبية للدورات الإقتصادية، أهمها آلية أساسية هي السياسة المالية، من خلال تطبيق سياسات توسعية أو إنكماشية، إلا أن هناك من يرى بأن الدورات الإقتصادية آلية ضرورية يجدد الإقتصاد نفسها آليا من خلالها، أي ينادون بعدم تدخل الدولة لعلاج آثار الدورات الإقتصادية.

الكلمات الدالة: الدورة الإقتصادية، الدورات العينية، آثار الدورة الإقتصادية، آليات التحكم في الدورة الإقتصادية.

Résumé :

Des changements incessants sont inhérents à l'activité économique tandis que des déséquilibres et des fluctuations font partie intégrante de cette même activité. De plus, un caractère de continuité prédomine sur tous ces changements et des périodes de prospérité et d'expansion suivies de périodes de déflation, parfois fortes, caractérisent les déséquilibres et les fluctuations, et peuvent même atteindre le degré de récession économique. Toutes ces périodes sont appelées cycles économiques, et sont en fait un phénomène inséparable de l'activité économique capitaliste qui se caractérise par la maîtrise difficile des changements macroéconomiques exposés à des fluctuations dues aux chocs de l'offre global ou de la demande globale. Ces cycles sont reflétés par des indicateurs pertinents tels

que la consommation du pétrole, le taux de croissance du PIB, ainsi que par le volume d'emplois, le niveau général des prix et la dynamique du cercle financier.

[1] أ/. كمال باصور، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المدية.kamel2688@gmail.com

[2] أ/. محمد هاني، استاذ مؤقت ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المدية.

. Tous ces facteurs ont de nombreuses conséquences surtout le chômage et l'inflation.

L'État intervient par le biais de plusieurs mécanismes afin de maîtriser les conséquences négatives des cycles économiques dont le principal est la politique monétaire, et ce à travers l'application de politiques expansionnistes ou déflationnistes. Mais il y a d'autres qui voient que les cycles économiques sont des mécanismes essentiels qui permettent à l'économie de se régénérer automatiquement. Ainsi, ils demandent à l'État de ne pas interférer pour régler les conséquences des cycles économiques.

Mots clés : cycle économique, cycles commerciale, conséquences du cycle économique, Mécanismes de maîtrise du cycle économique

مقدمة:

إن عدم توفر شرط الإستقرار في التوازن الكلي يجعل الإقتصاد عرضة لتقلبات وتذبذبات تمس كافة مكونات النشاط الاقتصادي بحكم ترابطها، فالتاريخ الاقتصادي يبين لنا أن الاقتصاد لا ينمو بطريقة سلسة متناسقة، فسنوات من التوسع والازدهار ستتلوها سنوات من التباطؤ والركود بفعل هذه الاختلالات، وهي تحدث دفعة واحدة، وتدعى بالدورات الاقتصادية، والتي تختلف عن بعضها من حيث مدتها وتوقيت وقوعها، كما تختلف عن بعضها في حدتها وإنتشارها في كل القطاعات، إلا أنها تتشابه في مراحلها وآثارها على الاقتصاد من مرحلة التوسع إلى مرحلة الركود.

وتعد مشكلة التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي أي الدورات الاقتصادية من المشكلات الأساسية التي تواجهها نظم إقتصاد السوق، منذ بداية الثورة الصناعية وحتى الآن، وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الناتج، التوظيف والمستوى العام للأسعار، وقد تتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين التقلبات المعتدلة وبين التقلبات العنيفة والمدمرة الشبيهة بالكساد الكبير **1929–1933**.

وتعد السياسة المالية آلية أساسية للتحكم في آثار الدورات الإقتصادية ذات فعالية كبيرة في الحد من آثار الدورات الإقتصادية، المتمثلة في التضخم والبطالة، إضافة إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم الدورات الإقتصادية وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى تفسير النتائج الإقتصادية المترتبة عن هذه الدورات، فلو قلنا بأن التقلبات الإقتصادية تتوافق مع توازن الأسواق فإن ذلك يعني أنه لا مبرر لمعالجتها من خلال السياسات الإقتصادية للدولة لأنها تعد أمرا مرغوبا فيه، أم أنها نتاج إختلال في الأسواق فينبغي على الدولة إتخاذ كافة الوسائل كي تعيد التوازن للأسواق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الدورات الإقتصادية ومراحلها بالإضافة إلى خصائصها.
- إبراز الجانب الإيجابي للدورات الإقتصادية كآلية ذاتية يجدد الإقتصاد نفسه من خلالها.

حدود الدراسة: تغطي فترة الدراسة من **2000 – 2012** مرحلة مفصلية في الإقتصادي الوطني الجزائري، وذلك لأنها تحتوي على مرحلة متباينة من تطور مؤشرات الإقتصاد عن سابقتها، التي تمثلت في برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي للفترة **1990 – 2000**، كما أنها فترة كافية للتحقق من وجود الدورات الإقتصادية في الجزائر، إضافة إلى تقارب في البرامج المطبقة في هذه المرحلة من حيث الأهداف المسطرة التي تهدف في مجملها إلى تحسين المستوى المعيشي والتركيز على دفع قطاع البنى التحتية.

منهج الدراسة: بناءا على ما سبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية:

- ❖ المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد مدى فعالية السياسة المالية كآلية للتحكم في آثار الدورات الإقتصادية.
- ❖ المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

1. تعريف الدورات الإقتصادية:

هناك العديد من التعاريف للدورات الإقتصادية يمكن أن نورد منها ما يلي:

التعريف الأول: الدورة الاقتصادية هي تأرجح مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سبع إلى عشر سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها[1]، وتختلف عن بعضها من حيث المدة والحدة في التقلبات[2].

التعريف الثاني: الدورات الاقتصادية تتمثل في تلك الذبذبات أو التموجات التي تصيب وبشكل متواتر الإنتاج وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالتشغيل[3]، والمستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة...، والذي يجب الإشارة إليه هو أن هذه التذبذبات والتقلبات بين الانتعاش والركود تأتي بشكل دوري ومتواتر أما مدتها فتتوقف على نوع الدورة الإقتصادية[4].

التعريف الثالث: الدورة الاقتصادية مصطلح يعبر عن فترات صعود وهبوط دورية تنتاب النشاط الاقتصادي، وهي تتكون من أربع مراحل، أهمها مرحلتين أساسيتين مرحلة رواج يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف نحو التزايد إلى أن تصل إلى قمة الرواج وعندها تحدث الأزمة ويتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة انكماش إلى أن يبلغ الهبوط قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش[5].

التعريف الرابع: يقصد بالدورات الاقتصادية التقلُّبات الدورية، تقلبات غير منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، وتظهر هذه التقلبات من خلال ذلك الصعود والهبوط المتواتر في قيمة وحجم الناتج الوطني لمدة زمنية

معينة، حيث يصاحبها انتعاش في معدلات النمو الاقتصادي ثم يليها نقص حاد في الناتج الوطني إلى أدنى مستوياته ليعود بعد ذلك إلى الانتعاش من جديد[6].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الدورات الإقتصادية على النحو التالي:

الدورات الإقتصادية: هي تذبذبات غير منتظمة في النشاط الإقتصادي صعودا أو نزولا، أو هي موجات من الهبوط والصعود في حجم ومكونات النشاط الإقتصادي، تختلف عن بعضها من حيث التوقيت والمدة، وتمس مختلف مكونات النشاط الإقتصادي في آن واحد.

تمر الدورة الإقتصادية بأربع مراحل إبتداءا من مرحلة التوسع والتي تتميز بإرتفاع متواصل للناتج الإجمالي والإجمالي الحقيقي، وبتراجع في معدلات البطالة إلى المعدل الطبيعي للإقتصاد وكذا إرتفاع الأرباح لدى قطاع الأعمال، كما أنها تتميز بحركية في الدائرة المالية، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الرواج (القمة) والتي تتميز بالإقتراب من التشغيل الكامل للموارد وبإرتفاع في المستوى العام للأسعار، وتليها مرحلة الإنكماش والتي تعرف تراجع الناتج المحلي الإجمالي والإجمالي الحقيقي وإرتفاع في معدلات البطالة، وإنخفاض الطلب الكلي، وبركود حاد في الدائرة المالية، أما المرحلة الرابعة وهي مرحلة الركود (القاع) وهي تتميز بمعدلات نمو سلبية للناتج المحلي الإجمالي والإجمالي الحقيقي وإرتفاع معدلات البطالة إلى مستويات عالية جدا، كما تتميز بإنهيار قطاع الأعمال وإفلاس المنشآت في حال ما إذا كانت الأزمة قوية جدا، كما أنها تتصف بإنعدام حركية الدائرة المالية أو تكاد وذلك للذعر لدى المضاربين في الأسواق المالية أو من خلال توقف الإقراض لدى المصارف وذلك لإنعدام رؤية واضحة عن الملاءة المالية لدى قطاع الأعمال.

وهي تتصف (الدورات الإقتصادية) بعدة خصائص منها أن الدورات الإقتصادية غير نمطية، أي أن الدورات تختلف عن بعضها من حيث أسباب الحدوث ومدة كل منها وحِدَّتِها ومدى تأثيرها على متغيرات الإقتصاد، كما أنها تحدث دفعة واحدة وتمس كل قطاعات الإقتصاد بالتدريج ويختلف تسارعها حسب درجة التكامل القطاعي داخل الإقتصاد وهذا ما يعرف بشمولية الدورات الإقتصادية، كما أنها تتميز بطبيعة مركبة ومعقدة تشترك في غالبيتها في ميزة أنها أزمات هيكلية استغرقت وقتا طويلا حتى الآن من غير أن تصل إلى نهايتها إن كانت لها نهاية، ومن ثم ازدادت الأزمة الدورية تعقيدا، وبات الخروج منها أصعب كثيرا من ذي قبل.

2. تفسير الدورات الإقتصادية:

إنقسم الاقتصاديون في مصدر الدورات الاقتصادية إلى اتجاهين أساسين:

1.2 الإتجاه الأول:

يرى هذا الاتجاه بأن التقلبات الاقتصادية في جوهرها أزمة طلب ناتجة عن جمود الأثمان والرواتب في الأجل القصير والتي تولد ردود أفعال كمية تحدث في الأسواق، أي بمعنى مدى إستجابة الأثمان والرواتب لإختلالات الأسواق وردود أفعالها على الكميات المطلوبة[7].

ويندرج تحتها نظريات جانب الطلب والتي يمكن أن نلخصها كما يلي:

1.1.2 نظرية كينز: ويخلص في النهاية إلى أن التقلبات في مستوى الأسعار مردها إلى التقلبات في مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق، وبما أن الإنفاق الكلي يساوي الدخل الكلي ويساوي الناتج الكلي فان ارتفاع الأسعار ليست بالضرورة زيادة كمية النقود، بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في حالة التشغيل الناقص[8].

وبما أن الطلب الكلي الفعال هو أساس النظرية الكلية الكينزية، حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والتشغيل، كما أن الاقتصاد يكون دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الناتج والتشغيل معا، أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تؤدي إلى الوصول إلى التشغيل(الذروة) عندها ترتفع الأسعار ويتراجع الطلب الكلي، فيتناقص الإنتاج وتبدأ مرحلة الانكماش الإقتصادي[9].

2.1.2 **نظرية شومبيتر** "Schumpeter": وهي ترتكز على مبدأ دورة حياة المنتوج، بحيث يفترض أن الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل وأنه في توازن مستقر،وإفترض أيضا وجود منظمين يقومون بالإبتكار في مجال الإنتاج السلعي، وتبدأ الدورة الإقتصادية عند شومبيتر عندما يدخل منظمين آخرين إلى المنافسة من خلال الإبتكار، وكلما نجح هؤلاء أغروا عددا أكبر للإقدام على إنتاج نفس هذه السلع، وهذا ما يؤدي إلى تزايد الإستثمار والإنفاق الكلي[10]، بحيث يتجه الناتج المحلي للارتفاع مما ينتج عنه انتعاش اقتصادي ونكون أمام مرحلة التوسع في الدورة الإقتصادية، وفي ظل تنامي الأرباح لدى المنظمين أصحاب الإبتكارات، فإنه سرعان ما يبدأ المنافسون في تقليد المنتوج مما يؤدي إلى زيادة العرض في السوق، وبالتالي تراجع الأسعار وإنخفاض الأرباح، وهو الأمر الذي يقلل من عدد المنظمين لهبوط معدلات الربح، مما يخلق آثاراً إنكماشية أخرى تعمق من حدة الأزمة، وتبدأ مرحلة الركود بسماتها المعروفة، حيث تتعمق الأسعار في الإنخفاض وتدهور الدخول والأرباح وترتفع معدلات البطالة، وتكثر حالات إغلاق وتصفية المؤسسات وتحدث عملية تراكمية في الإتجاه الإنكماشي للنشاط الإقتصادي، إلى أن تتم إستعادة التوازن الاقتصادي، لتبدأ من جديد عوامل الإنتعاش في الظهور بإدخال مبتكرات جديدة في مجال الإنتاج، لتحدث دورة إقتصادية أخرى[11].

3.1.2. **نظرية لوكاس** (Lucas): اعتمد لوكاس في تفسيره للدورات الاقتصادية على نظرية التوقعات الرشيدة، وتنطلق فكرة هذه النظرية من التوقعات المستقبلية للأعوان الاقتصادية وتأثيرها على تصرفاتهم ونشاطاتهم الاقتصادية، أين تحاول هذه النظرية شرح كيف أن الأطراف المختلفة في الإقتصاد يُكوِنُونَ توقعاتهم، حيث تتوقف درجة رشادة توقعات الأفراد على درجة توفر وإتاحة المعلومات لهم، فكلما كانت هناك معلومات وافرة ومتاحة لجميع الأعوان الاقتصادية كلما ساعدهم ذلك على اتخاذ قرارات صحيحة[12]، وفحوى هذه النظرية تقوم على نموذج سوق العمل الكلاسيكي وإختلاف في أن الأفراد لا يعرفون المستوى العام للأسعار، ولكنهم على علم بمستوى الأجر الإسمي، على عكس قطاع الأعمال الذي لديه كل المعطيات الإقتصادية، وبما أن مستوى العمالة يحددها قطاع الأعمال على أساس مستوى الأجر الحقيقي ($wr = \frac{W}{P}$) وهو في علاقة عكسية مع مستوى العمالة، وحسب النظرية فإنه عند إرتفاع المستوى العام للأسعار فإن قطاع الأعمال يتجه لرفع حجم العمالة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي نكون

أمام مرحلة التوسع في الدورة الإقتصادية، والعكس في حالة إنخفاض المستوى العام للأسعار فإن الأجر الحقيقي يرتفع مما يؤدي إلى تراجع حجم العمالة وبالتالي إنكماش قطاع الأعمال نتيجة إرتفاع التكلفة للمنتجات، وهنا نكون أمام مرحلة الإنكماش في الدورة الإقتصادية.

2.2 الإتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدورات الإقتصادية في جوهرها تتولد عن عوامل عينية بحتة"الإنتاج"[13]، أي مصدرها ناتج عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الإقتصادي (كالأزمات التكنولوجية – تخصيص عوامل الإنتاج – تطور وانتشار الأزمات الأولية داخل القطاعات الإقتصادية)، فإنعكاس أزمات العرض على الإقتصاد المتوازن كافية لإحداث تقلبات إقتصادية فيه.

يطلق على هذا الإتجاه في الفكر الإنجلوسكسوني تسمية دورات الأعمال، وأهم نظرياتها نظرية الدورات العينية، ونظرية الدورات الإقتصادية في نموذج العرض الكلي /الطلب الكلي (AD/AS).

1.2.2 نظرية الدورات العينية:

وتقوم نظرية الدورات الاقتصادية على انتقاد نظرية لوكاس التي يرى بأنها تتولد عن عوامل نقدية بحتة، وإنما تقوم على عوامل حقيقية (عينية خالصة)، أي عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الاقتصادي وخاصة التطور التقني والتكنولوجي وحدوث تغير في تفضيلات الأعوان الاقتصاديون، الناتجة عن الموازنة بين أكثر من خيار داخل الحيز الزمني[14]، وقد توصلت نظرية الدورات العينية إلى استنتاجين أساسيين هما:

الأول: أن إنعكاسات التقلبات العينية على الاقتصاد المتوازن كافية بذاتها لإحداث تقلبات اقتصادية فيه، فالاستجابة المثلى لأطراف النشاط الاقتصادي للأزمات ذات الطبيعة العينية، تحدث تأثيرا على الاقتصاد محققة بذلك نمو قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، وتتكرر حالات التوسع والانكماش على مستوى الاقتصاد ككل، وتتخذ شكل دورة اقتصادية عينية، وهي تتخذ أشكال عديدة فقد تكون في مستويات الإنتاج، أو في الإنتاجية (إنتاجية عوامل الإنتاج)، أو في النفقات الحكومية، إلا أنها في أغلب الأحيان تأخذ شكل أزمة في الإنتاجية تتسع وتنتشر خلال الفترات الموالية ناتج عن زيادة غير عادية في مخزون رأس المال، وللإشارة فإن تيار نظرية الدورات العينية يرى بأن النقود تنعكس على النشاط الاقتصادي إلا أنها ليست ضرورية لإحداث التقلبات الاقتصادية[15].

الثاني: أن نظرية الدورات العينية تقوم على فرضية أساسية وهي أن الأعوان الاقتصاديون يستجيبون للأزمات العينية بطريقة مثلى ومبررة، وتقوم بناءاً على ذلك بتعديل توجهات تفضيلاتها داخل الحيز الزمني، ومنه فإن نظرية الدورة العينية ترى بأن إعاقة الوصول إلى إستقرار النشاط الاقتصادي تتمثل في الأزمات العينية التي تنجم عن العرض(عرض عوامل الإنتاج)، فالأعوان الاقتصاديون يعيدون ترتيب أوضاع التحرك طبقا لمقتضيات السلوك الأمثل القاضي بتعظيم المنفعة، وهذا الخيار الذي يجري داخل الحيز الزمني يتعلق بالإحلال بين (العمل والراحة – الاستهلاك والادخار) والتي يترتب عليها حدوث تقلبات بالخصوص في الإنتاج والتوظيف، حيث تتوقف آثاره على طبيعة الأزمة – سلبية أو إيجابية[16]، كما يبين التمثيل البياني .

الشكل رقم 01: تمثيل بياني يبين إنعكاس أزمات الإنتاجية.

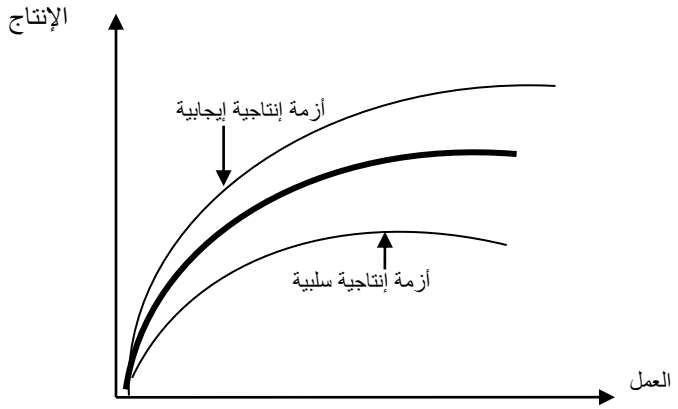

المصدر: دحمان بواعلي سمير – محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 /2005-رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006 – قسم ع إقتصادية - – ص200.

2.2.2 الدورات الإقتصادية العينية ونموذج التوازن – العرض الكلي – الطلب الكليAD/AS.

تقوم نظرية الدورات العينية على فرضية أساسية مفادها أن الإقتصاد الذي تسوده التوقعات الرشيدة، وتمتاز فيه الأسعار بالمرونة التامة، وتتحقق فيه المعرفة الكاملة بأحوال السياسة النقدية وتوجهاتها، المفروض في هذا الإقتصاد الذي تسوده هذه المعطيات أن تفقد النقود تأثيرها على المتغيرات الحقيقية بالكامل، وفي مثل هذا الإقتصاد الذي ينحصر فيه دور العوامل النقدية وتتحول فيه إلى عوامل محايدة، فإن السبيل الوحيد للتأثير في مستوى الإنتاج والتوظيف - سينحصر في العوامل الحقيقة[17]، ولعل نموذج التوازن الكلي AD/AS[18] هو الذي يعكس هذه الفرضيات، وهو الإطار المناسب لعرض نظرية الدورات العينية، إذ أنهما يشتركان في الفرضيات السابقة كل منهما يأخذ فترة التحليل طويلة الأجل.

الشكل رقم02: التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

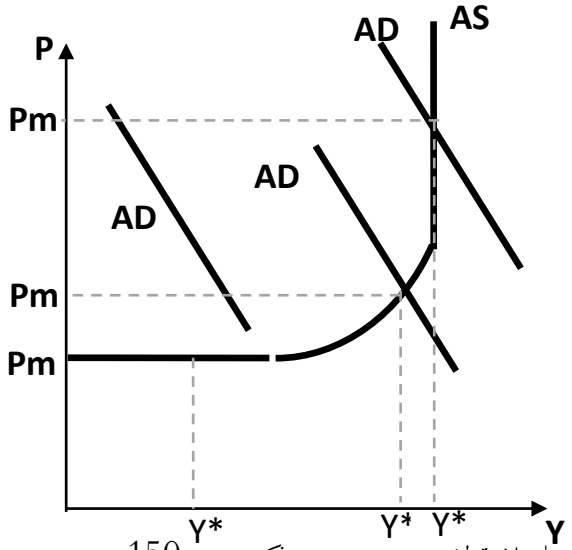

المصدر: نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – مرجع سبق ذكره – ص150.

حسب منحنى AS يكون التوازن حسب كل مدى من منحنى العرض الكلي، وكل مدى منها ينطبق على مرحلة من مراحل التقلبات الإقتصادية، وهو المقصود من عرضنا لهذا النموذج وهو كالتالي:

المدى الكلاسيكي: هو الجزء العمودي في الشكل أعلاه، وهو ينطبق على فترات التي يصل فيها الإقتصاد إلى حالة الإستخدام الكامل، وعندها تبدأ الأسعار بالإرتفاع بمعدلات عالية دون إمكانية رفع الناتج الكلي، وهذه المرحلة تفسر فترات التضخم للأسعار عندما يصل الإقتصاد إلى أقصى إمكاناته، بحيث يصل إلى أقصى إنتاج يمكن تحقيقه في الأمد القصير، أي أن طاقاته الإنتاجية تكون مستغلة بالكامل، وتكون البطالة عندها في أدنى مستوى لها، ويتحقق هذا في فترات الإزدهار الإقتصادي (الذروة)[19]، وللتفصيل أكثر، فإنه في هذا المدى (AS عمودي – الفترة طويلة الأجل)، فإن مستوى الإنتاج يتحدد بحجم الموارد والتكنولوجيا المتاحة للإقتصاد عند نقطة زمنية محددة، وبالتالي فإننا نكون أمام فرضية بقاء هذه الموارد ثابتة عند هذه النقطة الزمنية المحددة، ولكنه كما نعلم أن حجم الموارد الاقتصادية يتغير باستمرار عبر الزمن بسبب عوامل مختلفة أهمها الإستثمار وتراكم رأسا المال والتطور التكنولوجي الذي يزيد من حجم الإنتاجية، وبالتالي فإن منحنىAS ينزاح يمينا بفعل هذه التطورات، وبالطبع فإن حجم الزيادة في العرض الكلي سوف تزيد من حجم الدخل، الذي يترجم بفعل تكيفات AS قصيرة الأجل والطلب الكلي إلى تغيرات سنوية في الإنتاج والدخل الفعلي وإرتفاع حجم العمالة وإستقرار المستوى العام الأسعار.

المدى الكينزي: وهو الجزء الأفقي من المنحنى، وينطبق عادة على حالات الكساد الشديد عندما تكون هناك طاقات إنتاجية فائضة، ومعدلات بطالة عالية، وتنخفض الأسعار والأجور إلى أدنى حد لها بسبب تباطؤ الإستهلاك بالدرجة الأولى وإنخفاض الطلب الكلي، في هذا المدى يمكن زيادة الإنتاج بدون حدوث أي إرتفاع في الأسعار والأجور، والعمل على خفض معدلات البطالة دون حدوث موجات تضخمية[20].

المدى الوسيط: وهو الجزء الواقع بين الحالتين المتطرفتين، وينطبق على فترات التوسع والإنتعاش في الإقتصاد عندما يبدأ الإنتاج الكلي بالارتفاع باتجاه مستوى الاستخدام الكامل، حيث تصل معظم الصناعات إلى إستغلال كامل طاقاتها الإنتاجية أو تكاد، إلى أن تصل إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، بحيث لا يمكن زيادة العرض الكلي فترتفع أسعار المنتجات، بينما تبقى صناعات أخرى تعمل دون طاقاتها القصوى، في هذا المدى تبدأ الأسعار والأجور بالارتفاع التدريجي مع استمرار ارتفاع الإنتاج، وهنا تظهر بوادر موجات تضخمية مع بقاء الإقتصاد دون التشغيل الكامل، وهو ما يظهر وجود معدلات عالية من البطالة والتضخم معاً (ركود تضخمي)[21].

ومما تجدر الإشارة إليه، فإن الدورات الإقتصادية في أي إقتصاد ما تتحدد بنوعين من العوامل، أولا عوامل محلية تتمثل في صدمات الطلب مثل التغير في السياسات المالية والنقدية، وصدمات العرض التي تؤثر مباشرة في الإنتاج مثل الإبتكارات والفنون الإنتاجية الجديدة وهو ما تم عرضه سابقا، ثانيا: عوامل خارجية مثل الطلب الخارجي والسعار العالمية للسلع محل التبادل الدولي وتدفقات رؤوس الأموال، وتزيد الأهمية النسبية للعوامل الخارجية مع إرتفاع درجة الإنفتاح الإقتصادي للدولة على العالم الخارجي، حيث تكون بمثابة قنوات لإنتقال الدورات الإقتصادية من دولة لأخرى.

3. **الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدورات الإقتصادية، إلا أنها هذا الدراسات إتفقت في أن الدورات الإقتصادية ذات تأثير سلبي على الإقتصاد، وأن على السلطات التدخل من خلال السياسات الإقتصادية للتحكم في آثار الدورات الإقتصادية، وعليه سنركز في هذه الدراسة على الجانب الآخر للدورات الإقتصادية من خلال الإنعكاسات الإيجابية سواء في مرحلة التوسع في الدورة الإقتصادية، أو الإنعكاسات السلبية على الإقتصاد لكن يجب على السلطات عدم التدخل بسياسات للحد من الدورات الإقتصادية لأنها عبارة عن آلية ذاتية للإقتصاد يجدد نفسه من خلالها، أي بمعنى أنها إنعكاس لإختلال موجود في الإقتصاد سرعان ما يتم تلاشيه، للعودة إلى حالة التوسع الإقتصادي أقوى من المرحلة السابقة للدورة الإقتصادية، ومن هذه الدراسات نكر منها:

1.3 **عزة حجازي – خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية – المجلد الثاني عشر – العدد الأول – يناير 2010:** وقد تناولت الدراسة خصائص التقلبات الإقتصادية في الإقتصاد المصري ، وذلك في إطار النماذج الإقتصادية والدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا الشأن، وقد خلصت الدراسة إلى التعرف على خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر وفقا للمنهجية المتبعة في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة أيضا إلى التعرف على المتغيرات التي يجب على صانعي السياسات الإقتصادية تحفيزها من أجل تنشيط مستوى النشاط الإقتصادي في مصر.

2.3 **عبد الرحيم شيبي وبطاهر سمير – فعالية السياسة المالية بالجزائر" مقاربة تحليلية و قياسية"– مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية – المجلد الثاني عشر – العدد الأول – يناير 2010،** وقد تناولت الدراسة في جزء منها إلى الدورات الاقتصادية الناتجة عن صدمة نقدية أو موازنية، وهو ما يسمح بظهور حالات خاصة متعلقة بفعالية السياسات الاقتصادية، و توضح الدراسة أن وجود فعالية للسياسة المالية، خاصة منها السياسة المالية الإستقرارية، يتأتى بالتركيز على نتائج صدمة موازنية يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي.

3.3 **نشوى مصطفى– كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين– المجلد الثالث عشر– العدد الأول– يناير2011:** وقد تناولت الدراسة أثر كثافة التجارة البينية على تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وشركائها التجاريين خلال الفترة (**2000–2008**)، وهي دراسة قياسية توضح أن هناك علاقة عكسية ذات درجة منخفضة بين كثافة التجارة البينية وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وشركائها التجاريين.

4.3 **دحمان سمير بواعلي – محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الإقتصادية – دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر2005/1970– مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف 2006.** وقد تطرق فيها إلى موضوع الإنتاج وبالتحديد العلاقة الكمية التي تربط الإنتاج بمختلف عوامله، كما درس دالة الإنتاج في المدى الطويل والقصير، ليعرج على موضوع الدورات الإقتصادية من خلال تعريفها وأهم النظريات المفسرة لها، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدورات الإقتصادية لها آثار سلبية يجب على السلطات التدخل من خلال مختلف الآليات للتحكم في آثارها.

5.3 **محمد هاني – الدورات الإقتصادية وآليات التحكم فيها "حالة الجزائر 2000 – 2012" – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2013.** وقد تناولت آليات التحكم في آثار الدورات الإقتصادية المتمثلة في البطالة والتضخم، وذلك بتدخل السلطات من خلال سياسة مالية و/أو نقدية توسعية أو إنكماشية حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التغيُّر في الكتلة النقدية والدورات الإقتصادية هي وطيدة، فالتغيُّر في كمية النقود هي مؤشر فعّال يزوّدنا بصفة وافية بالمعلومات عن التذبذبات الإقتصادية، وأن السياسة المالية تعمل بالفعل على التحكم في آثار الدورة الإقتصادية إلا أنها تعمل على إحلال الإستثمار العام محل الخاص من خلال اثر المزاحمة مما يجب أن تنفذ معها سياسة نقدية مؤازرة حتى تتلافى أثر المزاحمة.

وقد عاد الرأي المنادي بتدخل السلطات من خلال السياسات الإقتصادية للتحكم في الدورات الإقتصادية خاصة إن كانت إرتداداتها السلبية كبيرة قد تؤدي إلى إنهيار الإقتصاديات، وقد ضربوا مثالا بدورة أسعار المساكن لسنة **2008**، بحيث تدخلت السلطات الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة مالية نفذها البنك الفدرالي نيابة عن السلطة التنفيذية (تدخل بأموال الخزينة الفدرالية) من خلال آلية السوق المفتوحة كخطة إنقاذ بشراء القروض المتعثرة في السوق النقدي والسوق المالي للتحكم في الأثر المدمر لدورة أسعار المساكن على الإقتصاد الأمريكي.

إثبات الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري:

يعتبر مؤشر النمو الإقتصادي المتمثل في قيمة نمو الناتج المحلي الحقيقي، المؤشر الأبرز للدلالة على حدوث الدورات الإقتصادية في الجزائر من عدمها، إذ يعتبر المرآة العاكسة لحجم النشاط الإقتصادي وأدائه، وقد تم التركيز على هذا المؤشر بالذات لتفادي الزيادة الظاهرية في الناتج المحلي الإجمالي، أي يمكن أن يكون هناك نمو في الناتج المحلي الإجمالي في حين أن الإقتصاد يمر بمرحلة إنكماش إقتصادي لأن الزيادة مردها للزيادة للمستوى العام للأسعار، وعليه من خلال هذا المؤشر يمكننا تتبع إمكانية حدوث الدورات من عدمها في الجزائر، ففي الوقت الذي يسجل إرتفاعا متزايدا نكون أمام مرحلة التوسع في الدورة الإقتصادية، والعكس في حالة تسجيله إنخفاضا متتاليا نكون أمام مرحلة الإنكماش في الدورة الإقتصادية.

1. **تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2012 وإثبات الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري.**

تبنت الجزائر في نهاية **1995** برنامج تعديل هيكلي، هدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإستعادة مستويات مقبولة للنمو، وقد سمحت هذه السياسة بمضمونها الهادف إلى تحقيق الاستمرار بالدخول في الألفية الثالثة بإقتصاد مغاير لذلك الذي كان سائدا سنوات السبعينات والثمانينات، من خلال مواصلة التنمية عن طريق المخططات، ولكن في ظل إقتصاد السوق.

لقد أوجدت هذه المعاينة للإقتصاد الجزائري مع إرادة تحقيق هذه الأهداف بالإعتماد على المداخيل المعتبرة المتأتية من الطفرة المحققة في أسعار النفط، رغبة لدى السلطات في احتواء الضغوط الاجتماعية والسياسية من خلال وضع برامج تنموية خماسية لدعم النمو الإقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، وبالرغم عما يقال عن التذبذب الحاصل في بعض النتائج الاقتصادية، خصوصا ما تعلق منها بدفع عجلة النمو، فقد حقق الإقتصاد الوطني نتائج إيجابية خارج

قطاع المحروقات.

مع بداية سنة 2000 تم تصويب الجهود نحو مواصلة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية .وقد سجل في هذا السياق تراجع ملحوظ للمديونية العمومية الداخلية في حين أن جاري الديون العمومية الخارجية يتجه نحو الإستقرار، بينما تظل التوازنات المالية مستقرة بشكل عام بالنظر إلى الأموال المتوفرة في صندوق ضبط الإيرادات، ناهيك عن النتائج المسجلة في مختلف القطاعات التي تشكل قاطرة النمو الاقتصادي، التي جاءت كنتيجة لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية،والتي مكنت الاقتصاد الوطني منذ عام 2000 من إطلاق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي، وقد اتسمت هذه العملية بتعزيز مطرد للتوازنات المالية الكلية وبتطور إيجابي للاقتصاد الفعلي، وقد تطورت المؤشرات المالية الكلية الأساسية على النحو الآتي[22]:

- بلغ النمو الاقتصادي 3٪بشكل عام و6.4% خارج قطاع المحروقات لسنة 2007، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن 9.8٪ الخدمات 6.8٪ لسنة 2007.
- تسجيل موازنات محتملة في مجال الميزانية بفضل الوفرة التي يقدمها صندوق ضبط الإيرادات.
- التحكم في التضخم ضمن سياق توسيع النفقات العامة وفائض السيولة في الاقتصاد.
- انخفاض ملحوظ في اللجوء إلى الدين العام، واستقراره في مستوى يقل عن مليار دولار (880مليون دولار) لسنة 2006.
- تسجيل تزايد مطرد في قروض الاقتصاد تم توجيهه أساسا نحو القطاع الخاص.
- تسجيل تحسن في الوضعية الخارجية والتي تعززت بشكل كبير من خلال زيادة عائدات تصدير المحروقات .
- بلغ صافي احتياط الصرف أزيد من 130 مليار دولار أمريكي لسنة 2008، أي ما يعادل حوالي 40 شهرا تقريبا من استيراد السلع والخدمات.

إن عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999 والتي تدعّمت بفضل الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات قد سمحت بتسجيل نمو إجمالي بلغ 4% سنة 2003 مقارنة 7.6% سنة 2002 وهو نمو لا بأس به مقارنة بسنوات التسعينات[23]، ليبلغ 3% عام 2007 مقابل2 ٪ عام 2006 وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر ب 3,6%مقابل 5,6% عام 2006 ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثرا بالإنتاج في قطاع المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007 بـ.% 44 من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك بلغ النمو الاقتصادي إجمالا3٪ فيما استقر نمو حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام 2006 ثم انخفض بـ 0.9 ٪ عام2007 مقارنة بعام 2006، ليبلغ حوالي 12034.4 مليار دج سنة 2010، وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام (PIB) 6.3% وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية الذي زيادة بـ 9,8 ٪ وقطاع الخدمات الذي حقق زيادة ب. 6,8 ٪، وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي» الهضاب العليا والجنوب.

وعموما يمكن إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر من خلال تتبع تذبذب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر للفترة 2000 – 2012.

الجدول رقم 01: يبين تطور الناتج المحلي والمحلي الحقيقي الإجماليين للجزائر للفترة من2000 – 2012. الوحدة مليار دج.

%PIBr	PIBr	المؤشر العام	%PIB	PIB	السنوات
31,74	4296,6552	95,97	2.2	4123,5	2000
-1,62	4227,1	100	2.6	4227,1	2001
5,49	4459,03579	101,43	4.7	4522,8	2002
11,39	4966,71395	105,75	6.9	5252,3	2003
12,60	5592,63302	109,95	5.1	6149,1	2004
21,30	6783,88804	111,47	5.1	7562	2005
10,05	7465,84831	114,05	2	8514,8	2006
6,11	7921,68471	118,24	3	9366,6	2007
12,79	8934,58622	123,98	2.4	11077	2008
-14,57	7632,95195	131,1	2.4	10007	2009
15,73	8833,88387	136,23	3.3	12034	2010
15,12	10169,9558	142,39	2.5	14481	2011
-18,57	8281,62476	155,1	3.6	12845	2012

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على:

- البنك الدولي- نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق – جداول إحصائية بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

O.N.S – Collection Statistiques N°167 – evolution des exchanges exterieurs de Marchandises de 2000- 2010 –Alger 2011.P03

وحتى تكون الصورة أوضح عن مدى حدوث الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري،كان من اللازم تمديد فترة تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1970 -2012.

الشكل رقم 03: تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1970 – 2000.

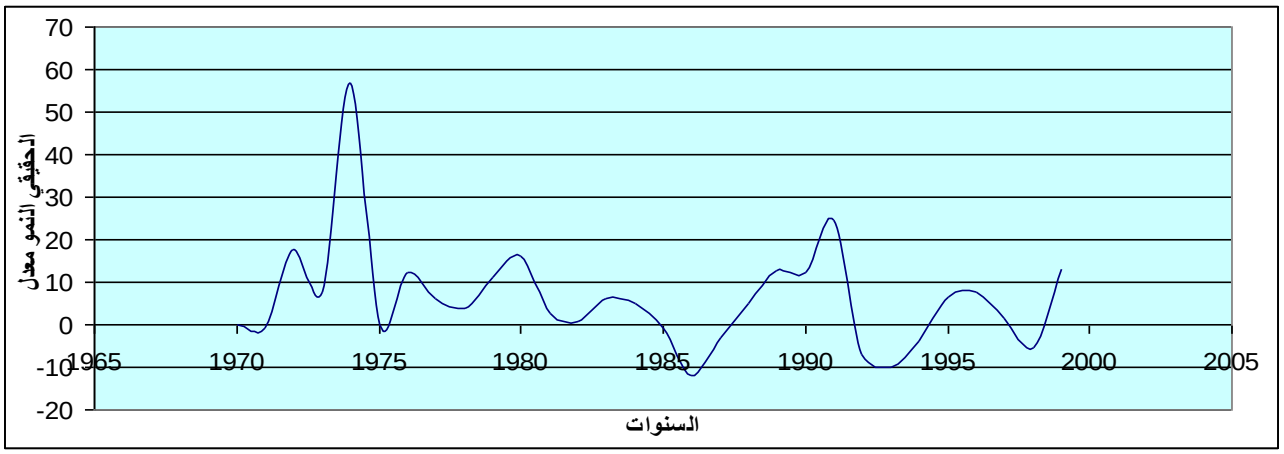

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم 5-17 – دحمان سمير بواعلي – مرجع سبق ذكره – ص252.

ومن الشكل نلاحظ مراحل الدورات بشكل واضح حيث تمثل سنة 1974 سنة رواج وسنة 1975 سنة ركود، أي أن مرحلة 1970– 1974 تمثل مرحلة التوسع، وهذا بفعل إنتهاء المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول وما

كان لهما من أثر على التنمية بفعل إقامة الصناعات المصنعة والإهتمام بالقطاع الفلاحي، وسجلت سنة 1975 ركود بفعل تأخر إنطلاق تطبيق المخطط الرباعي الثاني ليستعيد الإقتصاد نشاطه مع إنطلاق التطبيق، أما سنة 1980 فتمثل سنة رواج وذلك مع إنتهاء تطبيق المخطط الرباعي الأول ونهاية فترة إعادة تقييم التوجه العام للإقتصاد(سنة واحدة)، وسنة 1986 سنة ركود نتيجة أزمة المحروقات ومدى أهميتها ومساهمتها في الميزان التجاري والموازنة العامة للجزائر، ومثلت سنة 1991 سنة رواج نتيجة بداية تطبيق برنامج الإصلاح المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والمتمثل في إتفاقية الإستعداد الإئتماني الأولى، أما سنة 1993 فهي سنة ركود فهذا راجع للوضع الذي مرت به الجزائر من تصفية معظم المؤسسات أو مسح ديونها وهو ما يكلف الخزينة أموالا طائلة إضافة إلى الوضع الأمني وما طال المؤسسات المتبقية من تخريب ونهب[24].

أما عن الدورات الإقتصادية التي حدثت في الفترة الممتدة من سنة2000 إلى غاية سنة 2012 فهي كالتالي:

الشكل رقم04: تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000- 2012.

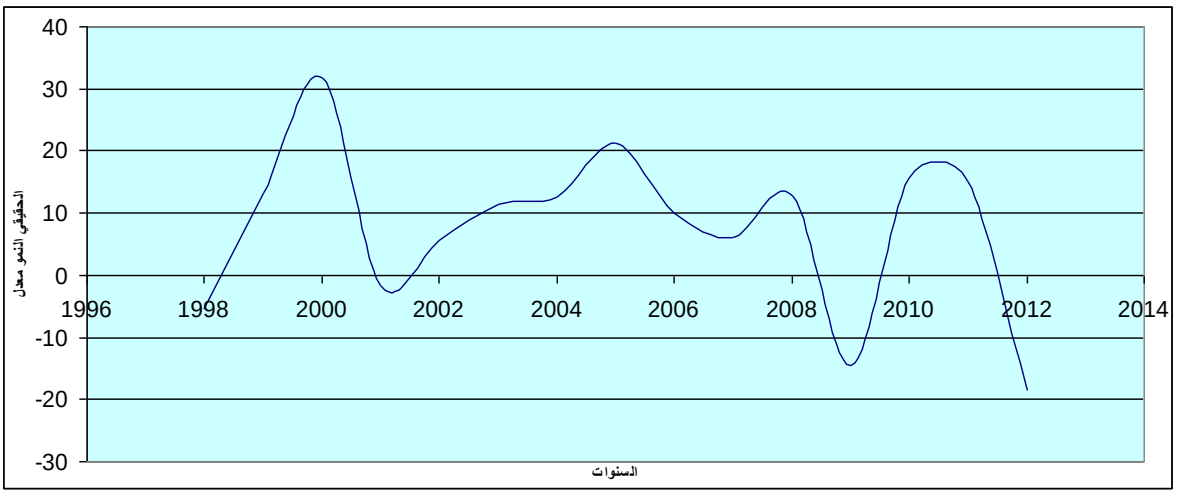

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم01.

مع بداية سنة 2000 إنطلقت الجزائر في تطبيق برامج تنموية خماسية، تهدف إلى تحقيق معدلات نمو قوية، خاصة وأن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، كما أن سياسة الإنعاش هذه تستهدف بالدرجة الأولى رفع معدل النمو خارج المحروقات الذي يبقى على الرغم من معدله الهام نسبيا يبقى ضعيفا مقارنة بالموارد المالية الموظفة.

من خلال الشكل نلاحظ مختلف التذبذبات في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي على طول فترة الدراسة والتي كانت كالتالي:

شهد الإقتصاد الوطني فترة توسع إمتدت من بداية سنة 1999 بمعدل نمو حقيقي بلغ13.33% مقارنة بسنة 1998 أين بلغ معدل -5.4% إلى غاية بداية سنة 2001 بمعدل نم حقيقي لسنة 2000 بـ31.74% ، وهو أعلى معدل نمو حقيقي يشهده الإقتصاد الوطني في الفترة 2000-2012، ويعود السبب في هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الإنطلاق في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي بلغ 7مليار دولار ليصبح 15 مليار دولا بعد إضافة مبلغ 8 مليار دولار كبرنامج تكميلي متضمن مبالغ إعادة التقييم للمشاريع، هذا من جهة إضافة إلى تحسن الوضع الأمني والإنطلاق في

مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض تشغيل الشباب من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة .

أما الفترة الممتدة من نهاية سنة 2002 إلى غاية سنة 2008فهي تعتبر أطول فترة توسع عرفها الإقتصاد الوطني، وذلك بتسجيلها لمعدلات نمو حقيقية تصاعدية إبتداءا من سنة 2002بمعدل نمو حقيقي بلغ5.49% لتصل21.3% سنة 2005، ثم تصبح متذبذبة إلى غاية سنة 2008، إلا أنها تبقى موجبة ومعتبرة على طول الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى النمو الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، إضافة إلى معدل النمو المحقق من طرف القطاعات الرئيسية كالفلاحة الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة بـ 19.7% ، وقطاع الأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة له خلال الفترة بـ11.6%، ويعود هذا التحسن في هذه القطاعات إلى برامج الإستثمارات العمومية التي لعبت دورا هاما في تحقيق هاته النتائج، إذ أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، من خلال برنامج دعم النمو 2005–2009، وكذا برنامج الدعم الفلاحي وبرنامج تنمية الهضاب والمناطق السهبية.

شهدت سنة 2009إنخفاضا قويا في معدل النمو الحقيقي بلغ -14.57% في دورة هبوط ناتجة عن تأثر الإقتصاد الوطني بدورة أسعار المساكن التي عرفها الإقتصاد العالمي، والتي أدت إلى ركود إقتصادي حاد في معظم الإقتصادات المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط في سنتي 2008و2009على التوالي، كما أن سنة 2009 شهدت تراجعا ملحوظا في الكميات المصدرة بواقع -6.2% وذلك بفعل تخفيض الشركة الأجنبية المشاركة لصادراتها، هذا من جهة، كما أن هناك عامل آخر ذو أهمية كبيرة أدى إلى تحقيق هذا المعدل السلبي، يتمثل في تراجع نفقات رأس المال للدولة بـ 51.1% وذلك للمرة الثانية على التوالي، وهذا ما أثر سلبا على حجم الطلب الداخلي.

2. فعالية السياسة المالية كآلية للتحكم في آثار الدورات الإقتصادية:

بإعتبار أن السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للإقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الإقتصادية والإدارية، وما ينتج عن هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ تتضمن السياسة المالية تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذلك تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات، مع الحفاظ على الوظيفة المالية لكليهما، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة، في مقدمتها النهوض بالإقتصاد ودفع عجلة التنمية، هنا تبرز أهمية السياسة المالية في تحليل أهم آثار النشاط المالي للدولة بالنسبة لمجموعة من العلاقات الإقتصادية وهي قيم وأسعار السلع والخدمات، ومستوى الطلب الإجمالي وتوزيع الدخول[25].

شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية في الجزائر إلى ثلاث عوامل أساسية متداخلة ومتكاملة وهي[26]:

- **المحدد الإقتصادي**: يتمثل في حتمية تغيير الهيكل الإقتصادي.
- **المحدد الإجتماعي**: والمتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية.
- **المحدد المالي**: المتمثل في البحبوحة المالية الناتجة عن الطفرة النفطية مع بداية الألفية الثالثة.

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات التخطيط الإقتصادي الحديث وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الإقتصادية للبلاد في التحكم في آثار الدورات الإقتصادية، من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، ونظرا لأهميتها كآلية لتنفيذ البرامج التنموية فقد أولتها السلطات في الجزائر أهمية بالغة، بإعتبارها أداة لتحديد مصادر تمويل هاته البرامج الإقتصادية، إضافة إلى كون السياسة المالية هي أداة تنفيذ البرامج من خلال الموازنة العامة التي تظهر المبالغ السنوية المخصصة لهاته البرامج، وعموما يمكن عرض تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000 – 2012 كما يلي:

أولا: النفقات العامة.

لقد تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى تطور النفقات العامة في الجزائر، بإعتبارها مكون من مكونات الطلب الكلي تساهم في الناتج الداخلي الخام، إلا أننا في هذا المبحث سنتطرق إلى تطور النفقات العامة بأكثر تفصيل، وتقسم النفقات العامة في الموازنة السنوية في الجزائر إلى قسمين هما:

1. **نفقات التسيير**: وهي تلك النفقات التي تخصص لسير نشاطات الدولة ومهامها بشكل طبيعي، وهي متضمنة في الجدول "ب" من قانون المالية السنوي.
2. **نفقات التجهيز**: وهي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار، وهي مخصصة للقطاعات الإقتصادية (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات...)، وهي متضمنة في الجدول "ج" من قانون المالية السنوي.

وعموما يمكننا تتبع تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر للفترة 2000 – 2012 كما يلي:

الجدول رقم02: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر للفترة 2000 – 2012.(مليار دج)

السنوات	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها إلى مجموع النفقات العامة%	نفقات التجهيز	نسبتها إلى مجموع النفقات العامة%
2000	1251,8	830,1	66,3	421,7	33,7
2001	1452,4	948,8	65,3	503,6	34,7
2002	1765,6	1053,4	59,7	712,2	40,3
2003	1811,1	1141,7	63,0	669,4	37,0
2004	1920	1200	62,5	720	37,5
2005	1950	1200	61,5	750	38,5
2006	3555,4	1439,5	40,5	2115,9	59,5
2007	3946,8	1652,7	41,9	2294,1	58,1
2008	4882,2	2363,2	48,4	2519	51,6
2009	5474,5	2661,2	48,6	2813,3	51,4
2010	5860,8	2837,9	53,3	3022,9	46,7
2011	6618,4	3434,3	51,89	3184,1	48,1
2012	7428,6	4608,2	62	2820,4	38

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قوانين المالية للسنوات المعنية – مراجع سبق ذكرها.

من خلال الجدول أعلاه فإنه من النظرة الأولى نلاحظ تفوق التسيير وإستحواذها على حصة الأسد من مجموع النفقات العامة بنسبة تفوق 70%، إلا أنها تأخذ شكل منحنى تنازلي في حصتها من مجموع النفقات العامة لصالح نفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير غلاف مالي 830مليار دج سنة 2000، أي ضعف نفقات التجهيز التي بلغت 421.7 مليار دج، وما يلاحظ أيضا خلال فترة الدراسة، أن نفقات التسيير بقيت دائما ذات الدور الأساسي في زيادة النفقات العامة، لكنها ليست بنفس المستوى السائد قبل سنة 2000، حيث بلغ سنة 1999 نسبة 80.55% من مجموع الإنفاق العام، لتنخفض سنة 2006 إلى 40.5% وهي أقل قيمة لها خلال الفترة 2000 – 2012، لتعاود الصعود في نسبتها إلى مجموع النفقات العامة إبتداءاً من سنة 2007 بنسبة 41.9% لتواصل الإرتفاع ببلوغها 53.3% سنة 2010، ويرجع السبب في أن نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز إلى تضخم الجهاز الإداري، وبرامج التشغيل التي تعالج البطالة كمشكلة إجتماعية وليس كمشكلة الإقتصادية.

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة، بإعتبار أن الجزائر تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية، وهو ما تم أخذه بعين الإعتبار في برامج الإنعاش الإقتصادي، إذ عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح نفقات التجهيز من مجموع النفقات العامة، إذ تطورت نسبتها من 29.4% سنة 2000 بمبلغ 421.7 مليار دج إلى 46.7% بمبلغ 421.7 مليار دج سنة 2000 إلى 53.3% سنة 2010، وهي ترتفع بمعدل متزايد وأكبر من تزايد نفقات التسيير، ويرجع سبب هذا التطور إلى إنطلاق تنفيذ برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي.

من خلال ما سبق يتضح مدى التوافق بين أهداف السياسة الإنفاقية المتمثلة في رفع نفقات التجهيز، وما تم تحقيقه فعلا، وهذا بفعل توجه الجزائر إلى عصرنة موازنتها بتطبيق موازنة موجهة بالنتائج تدفع من خلالها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية[27].

ثانيا: الإيرادات العامة.

إعتمدت الجزائر منذ إستقلالها على القوانين الفرنسية في مجال الموازنة العامة إلى غاية صدور القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المنظم لقوانين المالية السنوية، والذي أصبح أهم مرجع في إعداد الموازنة السنوية، حيث إعتمدت عدة معايير تصنف على أساسه مكونات الموازنة العامة، وتصنف المادة 11 منه إيرادات الميزانية العامة في الجزائر حسب مصدر الإيرادات المتأتية منه إلى[28]:

- ❖ إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- ❖ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ❖ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- ❖ الأموال المتأتية من الهبات والهدايا والمساهمات.
- ❖ التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- ❖ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- ❖ مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

أما عن تطورها، فقد عرفت الإيرادات العامة للدولة في الفترة 2000 – 2012 إرتفاعا مطردا ومستمرا من سنة لأخرى.

الجدول رقم03:تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2012 (مليار دج) .

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	الجباية العادية	نسبتها إلى مجموع الإيرادات العامة%	الجباية البترولية	نسبتها إلى مجموع النفقات العامة%
2000	1190,7	470,7	39,53	720	60,47
2001	1403,4	562,8	40,10	840,6	59,90
2002	1500,2	583,8	38,91	916,4	61,09
2003	1475,5	639,4	43,33	836,1	56,67
2004	1528	665,8	43,57	862,2	56,43
2005	1635,8	730,8	44,68	905	55,32
2006	1683,3	767,3	45,58	916	54,42
2007	1831,3	858,3	46,87	973	53,13
2008	2763	1047,6	37,92	1715,4	62,08
2009	3178,7	1251,7	39,38	1927	60,62
2010	3081.5	1245.7	40,4	1835.8	59.6
2011	2992.4	1520	50.8	1472.4	49.2
2012	3455.6	1894	54.8	1561.6	45.2

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على قوانين المالية للسنوات المعنية – مراجع سبق ذكرها.

من خلال الجدول أعلاه. نلاحظ أن الإيرادات العامة السنوية تشهد إرتفاعا مستمرا إبتداءاً من سنة 2000 بمبلغ 1190.7 مليار دج، وهي في تطور مستمر بتحقيقها معدلات نمو معتبرة، إذ حققت سنة 2001 معدل نمو بـ 17.86% عن

سنة 2000، بإستثناء سنة 2003 أين حققت مبلغ 1475.5 مليار دج بتراجع عن سنة 2002 بـ –1.65%، لتعاود الإرتفاع مرة أخرى وتحافظ عليه على طول فترة الدراسة.

أما بالنسبة لتفصيل الإيرادات العامة، فقد حققت الموارد العادية تزايدا ملحوظا ومستمرا، إذ إنتقلت من 470.7 مليار دج سنة 2000 إلى 1421.7 مليار دج سنة 2010، إلا أن نسبتها من مجموع الإيرادات العامة في تذبذب من سنة لأخرى بتسجيلها لنسبة 39.5% سنة 2000 لترتفع سنة 2001 إلى 40.1% ثم تعاود الإنخفاض سنة 2002 إلى 38.9% ، ويرجع التحسن في إيرادات الجباية العادية إلى أسباب عديدة أهمها لجوء الدولة إلى تقنية الإقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجماليIRG، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، لإضافة إلى إرتفاع إيرادات الضرائب على أرباح الشركاتIBS نتيجة تحسن الوضعية المالية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية سواء الخاصة أو العمومية.

هذا عن الموارد العادية، أما بالنسبة للجباية البترولية فهي الأخرى في التطور والتحسن بإستمرار، وتبقى المرد الرئيسي للموازنة العامة بحصتها من مجموع الإيرادات العامة بـ 60.5% سنة 2000 لتصل 51.4% سنة 2010، وهي تتصف بعدم إستقرارها نتيجة العوامل الخارجية، وما يلاحظ عليها أنها تسجل إنخفاضا في نسبتها إلى مجموع الإيرادات العامة لصالح الموارد العادية.

ومما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن أنصار نظرية الدورات الإقتصادية ينظرون إلى حركة الإقتصاد الكلي من منظار أوسع من منظار الموازنة السنوية، ويبررون ذلك بأن هذه الحركة تبدو وكأنها تسير في نظام من الدورات المتلاحقة التي يدل بعضها على إنكماش أو ركود، بينما يدل بعضها الآخر على إنتعاش وإزدهار، وبناءاً عليه فإنهم يرون أن تسيير الإقتصاد بموازنة سنوية مع التمسك بمبدأ التوازن، قد يضع الدولة أمام أزمات كساد محققة في فترات الركود أو أزمات تضخمية في فترات الإنتعاش، لذلك فإنهم يقترحون أن تقوم الدولة بالتعامل مع أوضاعها الإقتصادية حسب نظام دوراتها الإقتصادية، وتعمل على الإستفادة من هذه الأوضاع من خلال تطبيق موازنة الدورة الإقتصادية*، وهي موازنة تستهدف بها التأثير في الحالة الإقتصادية، حيث يناسب هذا النوع من الموازنات الدول صغيرة الحجم[29].

بإعتبار أن السياسة النقدية من مكونات السياسة الإقتصادية العامة للدولة، عمدت السلطات الجزائرية إلى الإهتمام بها كإحدى السياسات الإقتصادية الفعالة للحد من آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر، بإعتبار أن العامل النقدي " الصدمة المالية" من أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث دورات إقتصادية وما ينجم عنها من آثار مدمرة كالتضخم والبطالة وتراجع النمو الإقتصادي، وذلك نتيجة الإفراط النقدي نتيجة التوسع في الإنفاق العام وسوء إستغلال الموارد المالية الإقتصاد.

مما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن هناك إتجاه يرى بأن التقلبات الإقتصادية آلية ضرورية تميز الإقتصاد الديناميكي، وبذلك لا يكون هناك مبررا لمعالجتها من خلال سياسات الدولة الإقتصادية بإعتبارها (الدورات الإقتصادية) أمرا مرغوبا فيه، يتم من خلالها تجديد الإقتصاد لنفسه آليا.

وينطلق هذا الإتجاه من الرأي الذي يرى أن سبب التقلبات الاقتصادية يرجع إلى الاستثمارات الخاصة –الاقتصاد الخاص– أو إلى التدخلات الحكومية، فيري البعض أن هذه التقلبات ترجع إلى تقلبات الاقتصاد الخاص، بينما يرى البعض الآخر أن الاقتصاد الخاص أصلاً مستقر وأن سبب عدم الاستقرار يرجع إلى التدخلات العشوائية للحكومة، وعلى هذا الأساس يتم بناء سياساتهم، أي أن كمال آليات السوق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويضعف قوى التصحيح الذاتي، حيث لو ترك الاقتصاد القومي وحده فإنه قادر على تحقيق الاستعادة التامة للتوازن ولو مؤخراً.

خاتمة:

عرف الإقتصاد الوطني العديد من فترات الركود وفترات الرواج منذ الإستقلال، تراوحت ما بين دورات إقتصادية حقيقية ناتجة عن صدمات حقيقية أصابت العرض الكلي متمثلة في الطفرة التكنولوجية فترة السبعينات، من خلال إقامة الصناعات المصنعة بمختلف الصيغ (المفتاح في اليد ...الخ) أو ناتجة عن صدمات الطاقة كما حدث فترة الثمانينات ودخول الإقتصاد الوطني في أزمة خانقة نتيجة إنهيار أسعار المحروقات، كما انه عرف دورات متأتية من صدمات نقدية و/أو مالية كما هو الحال فترة التسعينات إلى اليوم، وذلك بتطبيق برامج التعديل الهيكلي والاستقرار الذاتي المدعومة أو غير المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه أن هذه الدورات قصيرة أو متوسطة لا يمكن تصنيفها في خانة الدورات الإقتصادية الرئيسية .

تتدخل الدولة في الإقتصاد الوطني بعدة آليات للتحكم في آثار الدورات الإقتصادية، أهمها السياسة المالية، وذلك حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية، فحين تكون الدورة الإقتصادية في مرحلة الرواج تطبق الدولة سياسة مالية إنكماشية حتى لا تظهر موجات تضخمية، والعكس في مرحلة الإنكماش تتدخل بسياسة مالية توسعية حتى يتم تحفيز الطلب الكلي والقضاء على البطالة التي تظهر في هذه المرحلة.

الهوامش:

[1] بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – الأهلية للنشر – ط15 – الأردن 2006 – ص585.

[2] رمزي زكي – الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" – سلسلة عالم المعرفة – أكتوبر1998 – الكويت – ص143.

[3] David Römer – Macroéconomie Approfondie – Edi science international 997. P166.

[4] دحمان بواعلي سمير – محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية– دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 /2005–رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006 – قسم ع إقتصادية – ص177.

[5] شلالي فارس – دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004 – محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009 رسالة ماجستير غير منشورة – ع إقتصادية تخصص إقتصاد كمي – جامعة الجزائر2005 – ص06.

[6] صالح خصاونة– الاقتصاد الكلي– مؤسسة وائل للنشر والتوزيع– عمان 1995 – ص.ص (96 – 97).

[7] عبد الباسط وفا – الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية – دار النهضة العربية2001 – ص.ص (4 – 5).

[8] ناظم محمد نوري الشمري – النقود المصارف والنظرية النقدية – الطبعة الأولى – زهران للنشر والتوزيع – عمان 1999 – ص.ص (314–318).

[9] عبد المنعم السيد علي – دراسات في النقود والنظرية النقدية – مطبعة العاني – بغداد 1970 – ص212.

[10] عبد الوهاب الأمين – مبادئ الإقتصاد الكلي – الحامد للنشر والتوزيع – عمان 2002 – ص290.

[11] رمزي زكي – مرجع سبق ذكره – ص.ص (450–451).

[12] دحمان سمير بواعلي – مرجع سبق ذكره – 196.

[13] Ghislain Deleplace et Christopher lavalle – histoire de la penée économique- Dunod, Paris, 2008- p117.

[14] دحمان سمير بواعلي – مرجع سبق ذكره – ص199.

[15] جون نايهانز – ترجمة صقر أحمد صقر – تاريخ النظرية الإقتصادية الإسهامات الكلاسسيكية 1720– 1980– المكتبة الأكاديمية – ط01 – القاهرة1997 – ص734.

[16] محمد الجاسر – أثر الدورات الإقتصادية على السياستين المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية –كلمة نائب محافظ البنك المركزي السعودي إلى جمعية الإقتصاديين السعوديين – صندوق النقد العربي – محملة بتاريخ 2013/01/15 –ص.ص (3–4).

[17] أسامة بشير الدباغ – البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية – الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن 2007 – ص361.

[18] للإطلاع على نموذج ج AD/AS أنظر:

- عمر صخري – التحليل الإقتصادي الكلي – ط07 – د ت – ص277 .
- محمد فوزي أبو السع2008م،دمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات – الدار الجامعية – الإسكندرية 2004.

[19] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار الحامد للنشر والتوزيع – ط1 – الأردن2006 – ص.150.

[20] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – مرجع سبق ذكره – ص.150.

[21] نفس المرجع السابق – ص.150.

[22] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء – تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكام – نوفمبر 2008م ، www premier-Ministère gov dz ليوم 27\04\2011،ص.ص (130 – 132).

[23] Rapport de Bank D'algerie – évolution économiques et Monitair - Rapport 2005 – P22.

[24] دحمان سمير بواعلي – مرجع سبق ذكره – ص252.

[25] عبد الرحيم شيبي وبطاهر سمير – فعالية السياسة المالية بالجزائر مقاربة تحليلية وقياسية – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية – المجلد الثاني – العدد الأول – يناير 2010 – ص44.

[26] نفس المرجع – ص44.

[27] حكيم بوجطو – الموازنة العامة وآفاق العصرنة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – المركز الجامعي بالمدية 2008 – ص99.

[28] المادة 11 – القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المنظم لقوانين المالية.

* تعد السويد أول من طبق هذه الموازنة سنة 1937.

[29] بن ناصر جبارة – فعالية الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة للحد من الفساد المالي دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2011 – ص.ص (14 – 15).